

لِلذَّبِّ عَنِ ٱلسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

أ.د. عبد الله بن عبد العزيز الفالح



فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الفالح ، عبد الله عبد العزيز

مسالك منهجية للذب عن السنة النبوية / عبد الله عبد العزيز الفالح

المدينة المنورة ، ١٤٤٠هـ

٧٢ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٧-٣-٦٣-٧٠٢-٠٢-٦٠٣-٩٧٨

١- الحديث - دفع مطاعن ٢- السنة النبوية - دفع مطاعن أ . العنوان

ديوي ٢٣١,٩٠١ ١٤٤٠/٦٧٨٠

رقم الإيداع ١٤٤٠/٦٧٨٠

ردمك: ٧-٣-٦٣-٧٠٢-٠٢-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٩ م



مكتبة الميمنة المدنية
المملكة العربية السعودية
المدينة المنورة جنوب الجامعة الإسلامية
هاتف: 00966148473148
جوال: 00966558343947

دار الميمنة للنشر والتوزيع
سورية - دمشق
هاتف: 00963115827281
جوال: 00963933119455
daralmimna@gmail.com

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تمكين طلبة العلم من الرد على ما يورد عليهم من شبهات تجاه السنة، وحجّيتها، وقواعدها، ونقَلَتها، ومصادرها، وأحاديثها، بتطبيق مسالكَ منهجيّةٍ مستقاة من كتب العلماء المتقدمين، وبخاصة كتبُ الاعتقاد، وكتبُ الردود، وبعضُ كتب الأصول، والبحثِ والمناظرة.

وذكرت في البحث عشرة مسالك؛ هي: بيان الأصول المحكمة، ورد المتشابه للمحكم، وبيان منشأ الشبهة، وإبطاله، وبيان المخالفات المنهجية الإجمالية، والرد بالقرآن على الطاعن في السنة، والقدح في أدلة الطاعن، والإلزام، وتصحيح الشواهد والنقول، وربط الشبهة بالشبه القديمة، والوعظ.

ومن أهم نتائج البحث وتوصياته: لزوم العناية في هذا العصر بتربية عامة المسلمين على الإيمان باللَّه، واليقين بوحيه، وشرعه، وأحكامه، وأخباره، ومصادر التشريع، مع العناية بتحصين الشباب من سيل الشبهات الموجَّه لهم، عن طريق التأصيل العلمي، والمنهجي، والمبادرة لإبطال ما يثار حول الإسلام ومصادره وأحكامه دون تأخير.

* * *

مقدمة

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإن اللَّه ﷻ بعث نبيه محمدًا ﷺ مبلِّغًا لوحيه، ومبيِّنًا لكتابه، وهاديًا لدينه، وامتنَّ عليه وعلى أمّته بذلك فقال: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، وأمر عباده المؤمنين بتصديقه واتّباعه، والاستجابة لأمره، وأخذ كلِّ ما جاء به، وأعاد ذلك في القرآن وأبداه، وكرره بأساليب شتى، دون شرط أو قيد؛ تأكيدًا عليه، وتعظيمًا لشأن سنته، وحفظًا للدين بتعظيم مصدريه: الكتابِ والسنةِ.

وما زال الصحابة للوحيين معظّمين، وبرسوله مقتدين، وبما بلّغه الرسول ﷺ من الكتاب والحكمة حافظين عاملين، واتّبعهم على ذلك التابعون بإحسان، حتى حدثت البدعُ المضلة، والفِرق المنحرفة عن كتاب اللَّه، وعن بيانه وتفصيله وتطبيقه: الذي هو سنة رسول اللَّه ﷺ، ووجدت تلك الفرقُ الضالّة حاجزًا عن تقرير باطلهم، وعاصمًا للمسلمين من شبهاتهم، ألا وهو نور الوحي: الكتاب والسنة، فعمدوا إلى تأويل آيات القرآن وتحريف معانيها، ولم يكن يحصل لهم ذلك إلا بالطعن في شرحها وبيانها وتفصيل أحكامها: السنةِ الشريفة، فاجتهدوا في التشكيك فيها، وتقعيد القواعد لرد ما يخالف أهواءهم منها.

وهذا من سنة اللَّه الكونية، أعني معارضةَ أهل الباطل للحق وأهله

ومصادره، كما قال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَيُجَـٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَـٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَـٰتِى وَمَآ أُنذِرُوا۟ هُزُوًا﴾ [الكهف: ٥٦].

وهو أيضًا ابتلاء للمؤمنين، ولأهل العلم خصوصًا؛ لما يجب عليهم من الانتصار للسنة، والذب عنها، والدفع عن حياضها، برد ما يثار حولها من تشكيكات وشبهات.

وفيه أيضًا حكمة بالغة، فإنّ «من أعظم أسباب ظهور الإيمان والدين، وبيان حقيقة أنباء المرسلين: ظهور المعارضين لهم من أهل الإفك المبين، وذلك أن الحق إذا جُحد وعورض بالشبهات أقام اللَّه تعالى له ممّا يحق به الحق، ويبطل به الباطل، من الآيات البينات، بما يظهره من أدلة الحق وبراهينه الواضحة، وفساد ما عارضه من الحجج الداحضة.

فالقرآن لما كذّب به المشركون، واجتهدوا على إبطاله بكلّ طريق -مع أنه تحداهم بالإتيان بمثله، ثم بالإتيان بعشر سور، ثم بالإتيان بسورة واحدة- كان ذلك ممّا دل ذوي الألباب على عجزهم عن المعارضة، مع شدة الاجتهاد، وقوة الأسباب، ولو اتبعوه من غير معارضة وإصرار على التبطيل، لم يظهر عجزهم عن معارضته التي بها يتم الدليل»[1].

وما زال الصراع بين الحقّ والباطل قائمًا في كل زمن، إلا أنه في هذه الأزمان المتأخرة قامت أنشطة منظمة، وتراتيب مؤسّسية مؤطّرة، تهدف إلى إضعاف ثقة المسلمين بالسنة الغرّاء، ويقينهم بحجيتها، وعصمة نبيها، وصحة نقلها، والوثوق بقواعدها ومصادرها، وصارت هذه الشبه تُلقى في المحافل، وتنشر في وسائل التواصل، ليتلقّاها العوامّ والناشئة وغير المتخصصين، فتنتشر فيهم كانتشار النار في الهشيم، لولا لطف اللَّه

---

(١) الجواب الصحيح ١/ ٨٥-٨٦.

سبحانه، ثم بعض الجهود المخلصة في دفعها وردّها.

وصار من المتحتّم في هذه الأعصار: تربية عامة المسلمين على الإيمان باللَّه، واليقين بوحيه، وشرعه، وأحكامه، وأخباره، ومصادر التشريع، ثم تأهيل جماعات من طلبة العلم لرد تلك الأباطيل، وتفنيد تلك الشبه.

وهذا الثاني يحتاج إلى مِران ودُربةٍ على مسالك الردّ والحوار التي جرى عليها السلف الصالح في مناظراتهم وكتبهم، ولا يكفي فيها التأصيلُ العلمي فقط، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ليس كل من عرف الحقَّ -إما بضرورةٍ أو بنظر- أمكنه أن يحتج على من ينازعه بحجة تهديه أو تقطعه؛ فإن ما به يعرف الإنسان الحق نوع، وما به يعرِّفه به غيرَه نوع، وليس كل ما عرَفه الإنسان أمكنه تعريف غيره به، فلهذا كان النظر أوسع من المناظرة، فكل ما يمكن المناظرة به يمكن النظر فيه، وليس كل ما يمكن النظر فيه يمكن مناظرة كل أحد به، ولهذا كان أهل العلم بالحديث لهم علوم ضرورية بأقوال الرسول ومقاصده، لا يشركهم فيها إلا من شركهم في أسبابها.

والمقصود هنا أن السلف كانوا أكمل الناس في معرفة الحق وأدلته، والجواب عما يعارضه، وإن كانوا في ذلك درجات.

وليس كلٌّ منهم يقوم بجميع ذلك، بل هذا يقوم بالبعض، وهذا يقوم بالبعض، كما في نقل الحديث عن النبي ﷺ، وغير ذلك من أمور الدين»[1].

ومن هنا جاء هذا البحث ليحقق شيئًا من هذه الغاية، وهي تمرين الطلبة المتخصصين في السنة على مسالك معتبرة، يردون بها على ما يورد عليها من شبهات؛ لما قدّمته من انتشار هذه الشبه ووصولها لعموم الناس.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٧/ ١٧١-١٧٢.

واخترت منها عشرة مسالك، أرى أنها من أهم ما ينبغي لطالب العلم العناية به، والتمرن عليه، وقد جربت ذلك في تدريسي للطلاب، بحيث يطبّق الطالب هذه المسالك على بعض الشبه، أو يستخرج أمثلة للمسلك مما أُلّف في الدفاع عن السنة والذب عنها.

- **منهج البحث:**

- جمعتُ المسالكَ من كتب أهل العلم المتقدمة، وبخاصّة كتبُ الاعتقاد، وكتبُ الرُّدود، وبعضُ كتب الأصول، والبحثِ والمناظرة، وأفدتُّ من بعض الكتب المعاصرة، ووثقت ذلك كلَّه في موضعه من البحث.

- ابتدأتُ كلَّ مسلك بالتعريف به، وبيان معناه، وتأصيله من الكتاب أو من السنة أو من عمل السلف، ثم طبّقت ذلك على شبهة أو شبهتين من الشبه الواردة على السنة.

- حاولت -قدر المستطاع- تسهيل العبارة مع الاختصار والتأصيل العلمي في هذه المسالك، وربما أكون قد تجوّزت في العبارة عند بعض مصطلحات الجدل والحجاج؛ وصولًا للمقصود، وتسهيلًا للطالب، وتجنّبًا لتطويل البحث.

- عزوت الآيات لمواضعها من القرآن الكريم.

- خرّجت الأحاديث تخريجًا مختصرًا بما يليق بهذا البحث المختصر.

- كرّرت بعض الأمثلة في مباحث مختلفة؛ تحصيلًا لمقصد الاختصار في شرح المثال، مع حرصي على تنويع الأمثلة في الأدلة النقلية، والشبه العقلية، وفيما يتعلق بحجية السنة، أو قواعدها، أو نقَلَتها أو مصادرها أو أحاديثها.

• خطة البحث:

يتكون البحث من تمهيد وعشرة مسالك وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع.

ذكرت في التمهيد الأصل في هذه المسالك، وأهمّ ما يجب مراعاته عند الرد.

وأما المسالك[1] فهي:

المسلك الأول: بيان الأصول المحكمة.

المسلك الثاني: رد المتشابه للمحكم.

المسلك الثالث: بيان منشأ الشبهة، وإبطاله.

المسلك الرابع: بيان المخالفات المنهجية الإجمالية.

المسلك الخامس: الرد بالقرآن على الطاعن في السنة.

المسلك السادس: القدح في أدلة الطاعن.

المسلك السابع: الإلزام.

المسلك الثامن: تصحيح الشواهد والنقول.

المسلك التاسع: ربط الشبهة بالشبه القديمة.

المسلك العاشر: الوعظ.

ثم الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

* * *

---

(١) استغنيت بالمسالك عن المباحث أو المطالب.

تمهيد

الدفاع عن السنة والذب عنها نوع من أنواع الجهاد في سبيل اللَّه؛ لأن الجهاد في سبيل اللَّه نوعان: جهاد سيف وسنان، وجهاد حجة وبرهان، كما قال سبحانه في النوع الثاني: ﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢]، قال ابن عباس: بالقرآن.

وهو من فروض الكفايات، يقوم به المتأهّلون لذلك، فيجاهدون أهل الباطل، ويدفعون عن الحق الذي جاء به محمد ﷺ.

وينبغي للقائم بهذا النوع من الجهاد مراعاةُ الضوابط الشرعية في ذلك، المذكورة في أبواب الجهاد، والأمرِ بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن ذلك: تحقق القدرة العلمية فيكون المتصدي لردّ الشبهة وإبطالها متأهّلًا لذلك، بتحصيل ما يحتاج إليه من العلم المؤصَّل من الكتاب والسنة، وما يحتاج إليه لتقرير ذلك من علوم اللغة والأصول ونحوها، ومن لم يلتزم بذلك يُخشى عليه أن يرد البدعة بمثلها أو بما هو أشنع منها، قال ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وتعمَّقَ آخرون في النظر، وزعموا أنهم يريدون تصحيح التوحيد بنفي التشبيه عن الخالق، فأبطلوا الصفات مثل: الحِلم والقدرة والجلال والعفو وأشباه ذلك...»[(١)].

ومن ذلك أيضًا: تقدير المصلحة والمفسدة في ذكر الشبهة، وتسمية

---

(١) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية لابن قتيبة ص ٣٦.

قائلها، وغلبة الظن بنقض الشبهة، ووقوع الحق مكانها، وتحقق مقاصد الرد من نصح المردود عليه، وإقامة الحجة عليه، وإبطال الشبهة حمايةً لغيره من المسلمين، وغير ذلك.

ومما يُلحَظ في هذا الباب: أنه ليس المقصود من الرد على الشبهة هو المردود عليه فقط، بل هو أعم من ذلك، فيكون لعموم المدعوّين من الموافقين والمخالفين -وإن كان ينبغي مراعاة أصول المردود عليه وما يُسلم به-؛ فإنه لا ينبغي إغفال تقرير الحق بالأدلة النقلية والعقلية الصحيحة، وإن لم تكن جارية على أصول المردود عليه.

وأما الأساليب والطرق فبابها واسع، ولا مانع من تعددها إذا خلت من المحذور (كالكذب والفجور وتقرير الباطل مثلًا)، وكلما كثرت الطرق والأساليب الصحيحة زاد ذلك في بيان ضعف الشبهة ووهائها.

إلا أن المرجع في ذلك، وما ينبغي أن تطلب منه هذه الأساليب والمسالك = هو كتاب اللّٰه، وسنة رسوله ﷺ، وعمل السلف الصالح في المنقول عنهم، وفي كتبهم، ومن عُني بذلك وتدبّره وجد فيه ثروة عظيمة من طرق التقرير، وأساليب الحجاج، وهذا البحث شاهد على ذلك، وقد ضمّنته فيما سيأتي عشرة مسالك مستقاة من الكتاب والسنة، وعمل سلف الأمة، وليست المسالك محصورة في هذه العشرة الآتية، لكنها من أهم المسالك وأنفعها في الذب عن الشبه، ومَن أتقنها يمكنه أن يضيف لها مسالكَ أخرى من المصادر المعتبرة.

* * *

المسلك الأول
بيان الأصول المحكمة

وهذا المسلك أهم ما يجب البداءة به، والعناية بتبيينه، فإن بيان الحق والتعريف به هو الأصل الواجب على العالم، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وأما ردُّ الشُّبه فإنما يُفعل لأجل تجلية الحق ودفع ما يمنع من تقريره.

ومن ثمار ذلك: أنه قد تقصر عبارة المدافع عن السنة عن إبطال الشبهة، أو يقصر فهم القارئ عن ذلك، فيكون قد عرف الحق أولًا فلا يضره ذلك، وفي ذلك أيضًا عصمة من أن تبطل الشبهة، وتخلفها شبهة أخرى.

والمراد بالأصول المحكمة التي ينبغي بيانها وتقريرها ثلاثة أنواع:

١- الأصول العامة في الدين التي عليها اعتقاد أهل السنة والجماعة وإجماع الأئمة، مثل: الإيمان بالغيب، والإيمان بكمال الشرع، وتقرير حكمة الشارع سبحانه أحكم الحاكمين، وكون السنة وحيًا والتسليم لها إذا ثبتت[1]، ونحو ذلك مما يناسب موضوع الشبهة أو الإشكال.

---

(١) قال الزهري: (من اللَّه الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم) علقه عنه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول اللَّه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]. وأخرج مسلم (٣٣٥) عن معاذة أنها سألت عائشة رضي الله عنها: «ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ فقالت عائشة: أحرورية أنت؟ فقالت المرأة: لست حرورية، ولكني أسأل، قالت: كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة»، =

٢- أصول وقواعد التلقي والاستدلال نحو: كون الوحيين -الكتاب والسنة- لا يتعارضان، وأن العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح(١)، ووجوب جمع الأدلة في المسألة لتتبين(٢)، وتلقي الأمة للصحيحين بالقبول.

٣- المحكمات في المسألة المبحوثة.

ومثال ذلك: طعن المعتزلة في حديث سحر النبي ﷺ(٣)، بكون تجويزه يفضي إلى القدح في النبوة(٤).

فيجاب عنه مثلًا بتقرير أصول منها:

١- الإيمان بقدرة اللَّه التامة، وعلمه المحيط، وحكمته البالغة التي يلزم

= وأخرج المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٥٥٩) أن ابن المبارك ذكر حديث «**لا يزني الزاني وهو مؤمن**..» فقال فيه قائل: ما هذا؟ على معنى الإنكار. فغضب ابن المبارك وقال: «يمنعنا هؤلاء الأنَّان [ذكر المحقق أنه كثير الشكوى] أن نحدث بحديث رسول اللَّه ﷺ، كلما جهلنا معنى حديث تركناه! لا بل نرويه كما سمعنا، ونلزم الجهل أنفسنا».

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٣١: «إن الأدلة العقلية الصريحة تُوافِق ما جاءتْ به الرسلُ، وإن صريح المعقول لا يناقض صحيحَ المنقول، وإنما يقع التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه، وما يدخل في العقل وليس منه».

(٢) قال الإمام أحمد بن حنبل: «الحديث إذا لم تجمع طرقه، لم تفهمه، والحديث يفسر بعضُه بعضًا» انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢١٢، وقال الشاطبي: «ومدار الغلط في هذا الفصل إنما هو على حرف واحد، وهو الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضمِّ أطرافها بعضها لبعض؛ فإن مأخذَ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو أن تؤخذ الشريعةُ كالصورة الواحدة، بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها». الموافقات ١/ ٢٤٥.

(٣) أخرج البخاري (٥٧٦٦)، ومسلم (٢١٨٩) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «سُحر النبي ﷺ حتى أنّه ليخيّل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله...» الحديث، واللفظ للبخاري.

(٤) حكاه عنهم الرازي في مفاتيح الغيب ٣٢/ ٣٦٨، والعيني في عمدة القارئ ٢١/ ٢٨٠.

منها تحقق ما يريد سبحانه في الرسالة والبلاغ والتشريع .

٢- كون الحديث في الصحيحين ، وأحاديثهما في أعلى درجات الصحة عند الأمة عمومًا ، وأهل الحديث خصوصًا .

٣- عصمة النبي ﷺ فيما يبلغه عن ربه ، أو ممّا يقدح في صدقه ، وهو مجمع عليه[١] .

* * *

(١) انظر : الشفا للقاضي عياض ص ٧١٩، وزاد المعاد ٤/ ١١٣ ، وفتح الباري ١٠/ ٢٢٦-٢٢٧ ، وسيأتي في أمثلة المسلك الثامن بيان أن هذا السحر الذي أصابه نوع من المرض ، وهو مقصور على أنه يُخيَّل إليه أنه فعل الشيء ولم يفعله .

المسلك الثاني
رد المتشابه للمحكم

المتشابه من النصوص هو: ما احتمل من التأويل وجوهًا (وقد يكون بعضها باطلًا).

أو ما لا يعلم تأويله إلا اللَّه كقيام الساعة ونحوها من علوم الغيب.

أو ما لم يستقل بنفسه، واحتاج إلى بيان.

والمحكم بضد ذلك[١].

وسمة أهل الحق والعلماء الراسخين: الإيمان بالمحكم، والتصديق والعمل به، وردّ المتشابه إليه[٢].

---

(١) لأهل العلم كلام معروف في بيان المحكم والمتشابه لا يتّسع المقام لذكره. انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٧/ ٤١٧-٤٢٨، والتعريفات الاعتقادية لسعد آل عبد اللطيف ص ٢٩١.

(٢) قال الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المصيب يتعلق من الآثار بكل واضح مشهور، والمريب يتعلق بكل متشابه مغمور» نقض الإمام الدارمي على المريسي ١/ ٤٩٨، وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم ذكر الإمام أحمدُ الاحتجاجَ على إبطال قول من عارض السنن بظاهر القرآن وردّها بذلك، وهذا فعل الذين يستمسكون بالمتشابه في ردّ المحكم، فإن لم يجدوا لفظًا متشابهًا غير المحكم يردونه: استخرجوا من المحكم وصفًا متشابهًا وردوه به، فلهم طريقان في رد السنن؛ أحدهما: ردها بالمتشابه من القرآن أو من السنن، الثاني: جعلهم المحكم متشابهًا ليعطلوا دلالته، وأما طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث =

وسمة أهل الزيغ والبدع: اتّباع المتشابه، وترك المحكم[1]، فتارة يحتجّون بالمتشابه على الباطل، وتارة يدفعون به الحق الذي جاء به المحكم.

ورد المتشابه للمحكم أصل عظيم قرره اللَّه -جل وعلا- في كتابه، فقال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

ومن تطبيقات هذا الأصل النافعة: ما استعمله شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في أوائل كتابه العظيم (كشف الشبهات) حيث قال:

«**مثال ذلك:** إذا قال بعض المشركين: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢] وأنّ الشفاعة حق، أو أن الأنبياء لهم جاه عند اللَّه، أو ذكر كلامًا للنبي ﷺ يستدل به على شيء من باطله وأنت لا تفهم معنى الكلام الذي ذكره،

فجاوبه بقولك: إن اللَّه ذكر في كتابه أن الذين في قلوبهم زيغ يتركون

= -كالشافعي والإمام أحمد ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف والبخاري وإسحاق- فعكس هذه الطريق، وهي أنهم يردون المتشابه إلى المحكم، ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه، ويبينه لهم، فتتفق دلالته مع دلالة المحكم، وتوافق النصوص بعضها بعضًا، ويصدّق بعضها بعضًا، فإنها كلها من عند اللَّه، وما كان من عند اللَّه فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره، ولنذكر لهذا الأصل أمثلة لشدة حاجة كل مسلم إليه أعظم من حاجته إلى الطعام والشراب». ثم ذكر (٧٣) مثالًا، وكلامه غاية في الإفادة في هذه المسألة، انظره في إعلام الموقعين ٣/ ١٩٥ وما بعدها.

(١) قرّر الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في الاعتصام (دار ابن الجوزي) ١/ ٧١-٧٧ أن هذه سمة أهل البدع جميعًا.

المحكم ويتبعون المتشابه، وما ذكرته لك من أن اللَّه ذكر أن المشركين يقرون بالربوبية، وأنّ كفرهم بتعلقهم على الملائكة والأنبياء والأولياء مع قولهم: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨] هذا أمر محكم بيّن لا يقدر أحد أن يغير معناه.

وما ذكرت لي أيها المشرك من القرآن أو كلام النبي ﷺ لا أعرف معناه، ولكن أقطع أن كلام اللَّه لا يتناقض، وأن كلام النبي ﷺ لا يخالف كلام اللَّه.

وهذا جواب جيد سديد، ولكن لا يفهمه إلا من وفقه اللَّه، فلا تستهِن به؛ فإنه كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥]» انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]، وفيه بيان الأصول المحكمة وردّ ما أشكل إليها.

وهكذا يجب أن يُتعامل مع المتشابهات: فتُردّ إلى المحكمات، أو يُتوقف فيها؛ لأن كلام اللَّه وكلام رسوله ﷺ لا يتعارض ولا يتناقض، فإما أن يكون المتشابه من السنة لكن لم يثبت سنده، وإما أنه لم يُفهم على وجهه الذي أراده الشارع.

ومن أمثلة ذلك: طعن الرافضي في الصحابة نَقلة السنة الشريفة، والزعم بأنهم ارتدوا مستدلين بحديث جرير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال لي النبي ﷺ في حجة الوداع: «**استنصت الناس**»، ثم قال: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**»[(٢)].

فيقال له: إن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ جعل سمةَ العلماء الاعتصامَ بالمحكم، والإيمان

---

(١) كشف الشبهات ص ١٦-١٧.

(٢) أخرجه البخاري (٢١٧)، ومسلم (٦٥).

بالمتشابه، ورده إلى المحكم.

وهذا الحديث من المتشابه بالنسبة لي[١].

والمحكم في هذا الباب: «النصوص الصحيحة الصريحة المحكمة المعلومة عند خاص الأمة وعامتها بالضرورة في مدح الصحابة، والثناء عليهم، ورضا اللَّه عنهم، ومغفرته لهم، وتجاوزه عن سيئاتهم، ووجوب محبة الأمة واتباعهم لهم، واستغفارهم لهم، واقتدائهم بهم، فلا يرد هذا المحكم بالمتشابه من قوله: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا**»[٢]، ولذا فإني أقطع بأنّ لهذا الحديث معنىً صحيحًا يوافق المحكم.

* * *

---

(١) هذا جواب باعتبار مسالك رد المتشابه للمحكم فقط، وإلا فإنّ الحديث محمول على المستحل للقتال، أو أن الكفر المذكور كفر عملي، فيكون المعنى يعمل عمل الكفار فيكون معصية من المعاصي، ثم إن هذا الوعيد متوجه إلى من قاتل بغير تأويل سائغ، وسيأتي ذكر أجوبة أخرى في ثنايا البحث. . انظر في المسألة فتح الباري ١/ ٢١٧ وغيره.

(٢) انظر: منهاج السنة ٤/ ٥٠٠، وإعلام الموقعين ٣/ ٢١١-٢١٢.

المسلك الثالث
بيانُ منشأ الشبهة، وإبطالُه

يكثر عند الطاعنين في السنة تهويل الطعن وتطويله بذكر ما يظنه القارئ أدلةً وحججًا، وذِكر نقولاتٍ وتفصيلاتٍ، وقصصٍ مستبشَعةٍ وتهويلاتٍ، ولو عُرفت حقيقة الأمر، وأصل الشبهة ومُنطلقها واستمدادها = لسقط كل هذا التهويل والتطويل، ولم يحتَجْ معه إلى مجاراة في التفاصيل.

وإذا اعتُني بإبطال منشأ الشبهة كان ذلك أقوى في بيان وهائها، وأدعى لزوالها واضمحلالها، وربما كان فيها إيضاح لقبحها بمعرفة ارتباطاتها بخصوم الإسلام ومن يكيد له.

قال العمراني: «ولا تزول الشبه عن قلوب العامة إلا من حيث دخلت، وقد كان النبي ﷺ يزيل الشبه من حيث علم دخولها، رُوي أن رجلًا أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول اللَّه، إن امرأتي أتت بولدٍ أسودَ ونحن أبيضان، فعلم النبي ﷺ أن الشبهة قد دخلت عليه بولده، وأنه قد وقع عنده أن زوجته أتت به من غيره، ولو قال له النبي ﷺ: «**هو ابنك، الولد للفراش**»؛ لم تزل عنه الشبهة، فعدل عن ذلك، وقال له: «**هل لك من إبل؟**» قال: نعم، قال: «**ما ألوانها؟**» قال: حمر، قال له: «**هل فيها من أورق؟**» -والأورق ما لونه كلون الرماد- قال: نعم إن فيها لورُقًا، قال: «**فأنى ترى ذلك؟**» قال: لعل

عرقًا نزعها؟ فقال ﷺ: «**وهذا لعل عرقًا نزعه...**»[١] فأزال عنه الشبهة من الوجه الذي يعلم أنه يفهمه.

وروي أن النبي ﷺ قال: «**لا عدوى ولا هامة ولا صفر**»، فقال له أعرابي كالمعترض عليه: فما لنا نرى الإبل كالضباء فتكون النُّقْبَة بِمِشفر البعير[٢] فتجرب الإبل عن آخرها؟ فقال النبي ﷺ: «**فما أجرب الأول؟**»[٣]، فقمعه بالحجة من حيث علم زوال الشبهة عنه، ولم يقتصر على قوله: إن اللَّه يخلق الداء»[٤].

والمقصود هنا بمنشأ الشبهة: الأمر الظاهر[٥] الذي هو منطلقها الذي

---

(١) أخرجه بمعناه البخاري (٧٣١٤) ومسلم (١٥٠٠) من حديث أبي هريرة، وليس عندهما (ونحن أبيضان)، ولفظهما: (إن امرأتي ولدت غلامًا أسود، وإني أنكرته)، وهو بمعناه كما يفهم من كلام الشراح.

(٢) النُّقبة: أول شيء يظهر من الجرب، والمِشفر للبعير كالشفة للإنسان. انظر: النهاية لابن الأثير ٤/ ٣٣٤ و٥/ ١٠١.

(٣) أخرجه بنحوه الترمذي (٢١٤٣)، وأحمد (٤١٩٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/ ٣٠٨ وأبو يعلى (٥١٨٢) كلهم من طريق أبي زرعة قال: حدثنا صاحب لنا عن ابن مسعود رضي الله عنه فذكره، وفيه إبهام راويه عن ابن مسعود رضي الله عنه، وفسره بعضهم بأبي هريرة رضي الله عنه؛ لأنه ورد من طريق أبي زرعة عنه عن النبي ﷺ، وليس بصريح في ذلك؛ لأنه لم يذكر ابن مسعود، لكن في الباب أحاديث كثيرة بمعناه في الصحيح وغيره. انظر: الصحيحة للألباني (١١٥٢)، ومسند أحمد - تعليق المحققين - ٧/ ٢٥٣.

(٤) الانتصار في الرد على القدرية الأشرار ١/ ٩٤.

(٥) وأما المنشأ الخفي الباطن من اتباع الهوى، وسوء القصد؛ فهذا موجود عند أكثر الطاعنين في السنة، ويستدل عليه بأدلة وقرائن من كلامهم نفسه. قال ابن القيم رحمه الله: «سوء الفهم عن اللَّه ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع، ولاسيما إن أضيف إليه سوء القصد، فيتفق سوء الفهم في بعض=

بدأت به زمنيًّا وتأريخيًّا، أو برهانها وحجتها الأقوى التي هي أساس الدعوى، وبقية الحجج تابعة لها، وإنما سِيقت للتقوية والاعتضاد.

ومثال منشأ الشبهة التأريخي: أن كثيرًا من الشبه المعاصرة التي يطعن بها بعض المعاصرين في السنة مستقاة من شبه المستشرقَين اليهوديَّين جولدتسيهر وشاخت[1] -مع تزيين للعبارة وزخرفة للقول- مع زعم هؤلاء المعاصرين أنّ طعونهم نتيجة البحث العلمي الدقيق، وكذبوا في ذلك.

وقد بيَّن أهل العلم بطلان شبههم، وزيفوها، وأوضحوا منطلقات هذين المستشرقَين ومقاصدهما، وفي توضيح هذا المنشأ: بيان لشناعة هذا القول، وكونه مُجترًا من كتب أعداءٍ للإسلام، وبعيدًا عن الدقة والتحرير والعمق العلمي ونحوه مما يدعيه أولئك.

ومثال منشأ الشبهة العلمي البرهاني: تتابع المستشرقين على دعوى تأخر تدوين السنة، تشكيكًا في صحة نقلها، وعند النظر في هذه الدعوى نجد أنّ مستندها الأقوى الذي انطلقت منه هو قول بعض الأئمة كالإمام مالك وإبراهيم بن سعد والدَّراوَرْدي: «أول من دوّن العلم الزهري»[2].

فيُجاب عن هذه الدعوى، ويُبيّن أن الطاعن لا يفهم كلام الأئمة، وأن هناك فرقًا بين التدوين والكتابة، وأن من نظر أدنى نظر في الشواهد التاريخية علم أن كتابة السنة موجودة في عهد النبي ﷺ، وفي عهد الصحابة والتابعين،

= الأشياء من المتبوع مع حسن قصده، وسوء القصد من التابع، فيا محنة الدين وأهله، والله المستعان». كتاب الروح ص ٦٣.

(١) انظر: دراسات في تاريخ الحديث النبوي للأعظمي، المقدمة: ل.

(٢) انظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ١/ ٣٢١ و٣٣١، وحلية الأولياء ٣/ ٣٦٣، وتدريب الراوي ١/ ٩٤.

وأنّ المراد بالتدوين هنا: جمع السنة على جهة الاستقصاء والتتبع.

وبهذا الجواب يظهر ضعف هذه الدعوى من أصلها ووهاؤها، بحيث إن دليلها الكلي أُسيء فهمه، ليتعارض مع مسلمات تأريخية، وحقائق ظاهرة لكل مختص في السنة.

ومثل خطئهم في فهم كلمات الأئمة في عدد الأحاديث: كقول البخاري: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح»(١) وبنوا على ذلك جبالًا من التشكيك والدعاوى الواهية، وهم لم يفهموا معنى كلام البخاري هنا، وأنه يشمل الأسانيد المتعددة للحديث الواحد إذا اختلفت مخارجها، أو ألفاظها، ويشمل أيضًا أقوال الصحابة والتابعين(٢).

* * *

(١) انظر الكامل لابن عدي ١/ ١٤٠، وتاريخ بغداد ٢/ ٢٥.

(٢) انظر في هذه المسألة: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٦٣، ودراسات في الحديث النبوي ٢/ ٥٩٥-٦٠١.

المسلك الرابع
بيان المخالفات المنهجية الإجمالية

لا يمكن الوثوق بدعاوى ونتائج ما لم تكن قد قررت بمنهج استدلال صحيح، وإذا وقع الخلل في المنهج كانت عاقبة ذلك: أخطاء فاحشة، ودعاوى مصادمة للحقائق الثابتة، وربما كان فيها تشكيك بالمسلمات، وتقرير للمتناقضات.

وفي مناقشة المنهج العلمي لأيِّ بحثٍ وتقريرٍ اختصارٌ عن مناقشة برهان كل دعوى فيه، ويكون فيه -بالنسبة للطاعن في السُّنة- إبطالٌ كليٌّ للدعاوى التي زعمها الطاعن لإخلاله بالمنهج العلمي الموصل للحقائق؛ لأنك إذا أبطلت المقدمات بطلت النتائج.

والعجيب: أن هؤلاء الطاعنين هم أكثر الناس ادّعاءً بأنهم سلكوا منهج التحقيق والتدقيق، مع أنهم أبعد الناس عن ذلك.

قال د. محمد مصطفى الأعظمي في خواتيم كتابه: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه -وهو مطبوع في مجلدين-: «هذه نماذج من نقد كبار المستشرقين من القرنين الماضي والحاضر، والقارئ يستطيع أن يقوّم مدى نجاح هؤلاء في نقد المتون بمعزل عن منهج المحدثين، ومن نافلة القول أن نقول: إن هذا ليس منهجًا، بل هو اتباع لهوى في النفس دون مراعاة لعقل أو منطق، لذلك لا يمكن اعتبار منهجهم منهجًا علميًا، لأنه لا يحمل في طياته

صفات المناهج العلمية، بل ركيزته الهوى لا غير»[١].

ومن أوضح الأمثلة على ذلك: بحث العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية، تأليف د. خالد الدريس، وذكر ستةً من تلك العيوب، هي:

١- التحيز العنصري في المسلّمات الأولية.

٢- الانتقائية في اختيار المصادر.

٣- الشكّ غير المنهجي.

٤- إهمال الأدلّة المضادة.

٥- التفسير المتعسّف للنصوص.

٦- التعميم الفاسد.

وذكر أمثلة ذلك في كتابه، وهو نافع جدًّا في تطبيق هذا المسلك للذبّ عن السنة الشريفة.

ومثل ذلك أيضًا: اعتماد بعضهم في فهمهم للكتاب والسنة وأحكام الشريعة على مصادر غير موثوقة، كدائرة المعارف الإسلامية[٢]، وهذا

---

(١) دراسات في الحديث النبوي ٢/ ٤٧٠.

(٢) قال الأستاذ أنور الجندي: «عندما وصل الاستشراق إلى ذروة نفوذه وغاية تأثيره جمع كل شبهاته وتأثيراته وسمومه في موسوعة جامعة أُطْلِقَ عليها اسم (دائرة المعارف الإسلامية)، جمعت خلاصة فكر المستشرقين الكبار جميعًا، كلٌ في المجال الذي تخصص فيه، وقدمت هذه الموسوعة أساسًا لتشكيك الباحثين في الغرب في حقائق الإسلام، وعظمة تاريخه، وسماحة أبطاله وأعلامه، ثم ترجمت إلى اللغة العربية؛ لتكون مرجعًا في الجامعات والمعاهد والمدارس، في مختلف أنحاء العالم الإسلامي» مسؤولية الاستشراق وسموم دائرة المعارف الإسلامية، مجلة الأزهر، الجزء الثامن، السنة: ٦٠، شعبان ١٤٠٨هـ ص١٠٤٩.

يخالف أبجديات البحث العلمي، قال الأعظمي: «لقد قام البروفسور شاخت بدراسة كتاب الموطأ لمالك، والموطأ لمحمد بن الحسن الشيباني، وكتاب الأم للشافعي، وغني عن القول أن هذه الكتب أقرب ما تكون إلى الفقه من كتب الحديث، وعلى الرغم من ذلك فقد عمّم نتيجته التي وصل إليها في دراسته لتلك الكتب، وفرضها على كافّة كتب الحديث، وكأنّه ليست هناك كتب خاصّة بالأحاديث النبوية، وكأنّه ليس هناك فرقٌ بين طبيعة كتب الفقه وكتب الحديث، ويبدو أنّه لم يتنبّه لأسلوب الكتُب الفقهيّة؛ لأنّه من المعلوم أنّ المُفتي أو المحامي أو القاضي عندما يحكم في قضيّة أو يفتي في مسألة لا يكون مضطرًّا لأن يعطي للسائل كافة حيثيات الحكم أو الفتوى مع ذكر كافة الوثائق التي تعضده»(١).

❋ ❋ ❋

(١) دراسات في الحديث النبوي ٢/ ٣٩٨.

المسلك الخامس
الرد بالقرآن على الطاعن في السُّنة

يكثر عند أهل الباطل من الكفار والمستشرقين والمبتدعة الدعوة للاكتفاء بالقرآن وإهمال السنة بدعاوى منها مخالفتها للقرآن، وهكذا يطعنون في بعض الأحاديث بذلك -مع زعمهم أنهم يؤمنون بالقرآن-، وما علموا أن القرآن يصدِّق ما ورد في السنة إجمالًا وتفصيلًا.

وأسباب إثارتهم هذه الشبهةَ معروفةٌ، وأهم الأسباب كون السنة مبيِّنةً للقرآن، ومفصِّلةً لأحكامه[1]، فهي أعظم ما يحجز هؤلاء عن تقرير باطلهم، ويمنعهم من تحريف معاني آيات القرآن على أهوائهم[2].

---

(١) أخرج الدارمي (١٢١)، والآجري في الشريعة (٩٣)، واللالكائي في شرح أصول السنة (٢٠٢) عن عمر بن الأشج أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «إنه سيأتي ناسٌ يجادلونكم بشبهات القرآن - أي: متشابهاته -، فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب اللّه عز وجل»، وفي سنده انقطاع يسير، عمر بن الأشج عن عمر رضي الله عنه منقطع. انظر: الجرح والتعديل ٦/ ١١٨.

(٢) والتفريق بين القرآن والسنة في الاحتجاج: برد السنة ودعوى الاقتصار على القرآن نوع من أنواع التفريق بين اللّه ورسله المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥٠ - ١٥١] قال القرطبي: «ومعنى يريدون أن يفرقوا بين اللّه ورسله: أي بين الإيمان باللّه ورسله، فنصّ سبحانه على أنّ التفريق بين اللّه ورسله كفر، وإنما كان كفرًا؛ لأن اللّه سبحانه فرض على الناس أن يعبدوه بما شرع لهم على ألسنة=

ومثل هذا النوع من الطاعنين: يحسُن استعمال هذا المسلك معهم، لبيان تناقضهم، والرد عليهم بعين الدعوى التي زعموها، وأصول تقرير الشرائع والأحكام وإبطال ما يضادها موجود في القرآن إجمالًا غالبًا، وإشارة وتفصيلًا في بعض الأحيان[(١)].

قال الشعبي: «ما ابتدع في الإسلام بدعة إلا وفي كتاب اللَّه ﷻ ما يكذبه»[(٢)].

وقال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «في القرآن كذا وكذا موضع ردٌّ على القدرية»، قال: «ولو تدبَّر إنسان القرآنَ كان فيه ما يردُّ على كل مبتدع بدعته»[(٣)].

والأصل في هذا المسلك: قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

ومن تطبيقات هذا المسلك عند السلف في تقرير الحقائق التي جاءت بها السنة بالقرآن وكذا رد الأباطيل بذلك: ما أخرجه الشيخان[(٤)] عن

= الرسل، فإذا جحدوا الرسل ردّوا عليهم شرائعهم، ولم يقبلوها منهم، فكانوا ممتنعين من التزام العبودية التي أمروا بالتزامها، فكان كجحد الصانع سبحانه، وجحد الصانع سبحانه، وجحد الصانع كفر لما فيه من ترك التزام الطاعة والعبودية»، الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٥.

(١) قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي، وحيث جاء جزئيًّا فمأخذه على الكلي، إما بالاعتبار أو بمعنى الأصل، إلا ما خصه الدليل مثل خصائص النبي ﷺ. ويدل على هذا المعنى -بعد الاستقراء المعتبر- أنه محتاج إلى كثير من البيان، فإن السنة على كثرتها وكثرة مسائلها إنما هي بيان للكتاب». الموافقات ٤/ ١٨٠.

(٢) انظر: السنة للخلال رقم (٩١٤) ١/ ٥٤٧.

(٣) انظر: السنة للخلال رقم (٩١٢) ١/ ٥٤٦.

(٤) صحيح البخاري (٤٨٨٦)، وصحيح مسلم (٢١٢٥).

ابن مسعود رضي الله عنه قال: «**لعن اللَّه الواشمات والمستوشمات، والنامصات والمتنمصات، والمتفلّجات للحسن، المغيرات خلق اللَّه**»، فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها: أم يعقوب، وكانت تقرأ القرآن، فأتته فقالت: ما حديث بلغني عنك، أنك لعنت الواشمات... فذكرت قوله، فقال عبد اللَّه: «وما لي لا ألعن من لعن رسول اللَّه ﷺ، وهو في كتاب اللَّه»، فقالت المرأة: «لقد قرأت ما بين لوحي المصحف فما وجدته!»، فقال: «لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه» قال اللَّه عز وجل: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧][(١)].

ومن تطبيقاته التفصيلية: احتجاج ابن عباس رضي الله عنهما بالقرآن على من أنكر حد الرجم بدعوى أنه لم يرد في القرآن[(٢)]، قال ابن عباس: «من كفر بالرجم فقد كفر بالقرآن من حيث لا يحتسب، قوله: ﴿يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾[(٣)] [المائدة: ١٥].

ومن أمثلة تطبيق هذا المسلك: الردّ على من طعن في حديث عليٍّ رضي الله عنه:

---

(١) وانظر نحو هذا عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي في الإنكار على المحرم لبس ثيابه في: الشريعة للآجري رقم (١٠٠)، وعن الشافعي لما سُئل عن أكل الزنبور في حلية الأولياء ٩/ ١٠٩، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٨٨.

(٢) قال ابن حجر: «وقال ابن بطال: أجمع الصحابة وأئمة الأمصار على أن المحصن إذا زنى عامدًا عالمًا مختارًا فعليه الرجم، ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة، واعتلّوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن، وحكاه ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب لقيهم، وهم من بقايا الخوارج». فتح الباري ١٢/ ١١٨.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٨/ ٢٦٢، والنسائي في الكبرى (٧١٢٤)، والطحاوي في مشكل الآثار ١٥/ ٩٥، وابن حبان في صحيحه ١٠/ ٢٧٦، والحاكم في المستدرك (٨٢٦٨) من طرق عن الحسين بن واقد عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس فذكره، قال الحاكم: صحيح الإسناد، وهو كما قال، ورجاله كلهم ثقات مشاهير.

«لا يقتل مسلم بكافر»[(١)] بزعم أنه يخالف القرآن في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، ووظّف ذلك في ردّ ما جاءت به السنة كلها[(٢)]، مع أنّ الجواب ظاهر لمن تعلم أصول الاستدلال وقواعده عند أهل السنة والجماعة، وهو أنّ الحديث مخصِّص لعموم الآية، ولهذا المسألة تفاصيل وأحوال مشروحة في كتب الفقه، إلا أنّ المقصود هنا هو الرد على الطاعن بالقرآن؛ فإن أصول معاني كثير من الأحاديث موجود في القرآن، ومنها هذا الحديث كما في قول اللَّه ﷻ: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٦]. وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ [السجدة: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]، فوجب يقينًا أنّ المسلم ليس كالكافر في شيء أصلًا، ولا يساويه في شيء، فإذ هو كذلك فباطلٌ أن يُكافأ دمه بدمه، أو عضوه بعضوه، أو بشرته ببشرته، فبطل أن يُستقاد للكافر من المؤمن، أو يُقتصَّ له منه -فيما دون النفس-؛ إذ لا مساواة بينهما أصلًا»[(٣)].

* * *

(١) أخرجه البخاري (١١١).

(٢) وليس المقصود هنا من درس هذه المسألة، معتبرًا بالنصوص الواردة فيها من الكتاب والسنة، وهو معظِّم لها، وقصده الجمع بينها، ودفع الإشكال عنها، مجتهدًا في الوصول لما أراده اللَّه ورسوله منها.

(٣) المحلى لابن حزم ١٠/ ٢٢٧.

المسلك السادس
القدح في أدلة الطاعن

لاشك أن في مسالك الرد وطرائقه الإجمالية ما يبطل الشبهات والطعون الموجهة نحو السنة لدى كثير من القراء والمتأثرين بهذه الشبه، إلا أنها -وحدها- لا تكفي في تحقيق ذلك، بل لا بد من إبطال مقدمات تلك الشبه وأدلتها.

وتقرير ذلك وإيضاحه متعلّق بعدة علوم: كعلم أصول الفقه، وعلم الجدل والبحث والمناظرة، وعلم اللغة، وغير ذلك من علوم الوسائل وآلات الاستدلال.

إلا أنه لا بد من بيان طرف من ذلك لأهميته، وكونه ركنًا من أركان الرد على شبهات المبطلين، وطعون المغرضين.

والمقصود بالأدلة هنا: المقدمات التي وصل بها الطاعن إلى دعواه، سواء كانت تلك المقدمات أدلة نقلية من الكتاب والسنة وآثار الصحابة، أو أدلة عقلية يزعم أنها تقتضي ما يقرره.

والشُّبه «تنشأ تارة من فهم فاسد، وتارةً من نقلٍ كاذب، وتارة من حق فائت خفي على الرجل فلم يظفر به، وتارة من غرض فاسد وهوى متبع»[١].

(١) إغاثة اللهفان ٢/ ٩٠١.

ولذا: يجب على من تصدى لرد هذه الطعون والشبهات -بعد أن يكون متأهلًا لذلك- أن يعتني بتمييز مراتب تلك الأدلة، فيرتبها حسب قوتها، ليعتني بما اعتمد عليه المبطل في تقرير شبهته، ويؤخر ما ساقه اعتضادًا لا اعتمادًا[١].

وتكون مناقشة الأدلة بأمور؛ من أهمها ما يلي[٢]:

١- الثبوت والصحة:

فينبغي التثبت من كل حديث يورده الطاعن؛ لأن من منهج أهل الهوى: الاستدلال بالحديث الضعيف والموضوع إذا وافق أهوائهم، والطعن في الصحيح والمتواتر إذا خالفها.

ومن أمثلة ذلك: رد بعضهم حُجّيّةَ السنة مستدلًّا بحديث: «**إن هذا الحديث سيفشو عني، فما أتاكم يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم يخالف القرآن فليس مني**»، قال الطاعن: فإذا كان ما روي من السنة قد أثبت حكمًا شرعيًا جديدًا كان ذلك غير موافق للقرآن، وإن لم يثبت حكمًا جديدًا كانت لمحض التأكيد والحجة[٣].

وهذا الحديث الذي استدل به الطاعن حديث لا يصح[٤]، تتابع أهل العلم

(١) انظر في الفرق بين الدليل الاعتمادي والدليل الاعتضادي بحث: صناعة الرد العقدي لتميم القاضي ص ٣٤١-٣٥٣، ضمن كتاب (صناعة التفكير العقدي) تحرير سلطان بن عبد الرحمن العميري.

(٢) الاعتراضات على الأدلة أو قوادح الأدلة أوسع مما ذكرت، ويعرف ذلك بمراجعة كتب الجدل والمناظرة، وكتب أصول الفقه، لكن اخترت أشهرها وأوضحها وأليقها بهذا الموضوع.

(٣) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٥٤، وص ١٦١.

(٤) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٧٣) بسند مرسل، وقال: «وقد روي من أوجُهٍ=

على بيان ضعفه، وممن ضعّفه ابن مهدي[١]، والشافعي[٢]، وابن المديني، وقال: «ليس لهذا الحديث أصل، والزنادقة وضعت هذا الحديث»، والساجي[٣]، وابن عبد البر[٤]، وغير واحد.

٢- المنع من دلالتها على الدعوى:

وتطبيق ذلك على الحديث المتقدم- على فرض صحته- بأنه لا يدل على ما ذهب إليه الطاعن من رد كل حكم جاءت به السنة ولم يرد في القرآن، بل يقتضي رد ما خالف القرآن، وليس في السنة ما يخالف القرآن؛ إذ هي بيان وتفصيل لما جاء به القرآن، وما جاء في السنة زائدًا فهو موافق للقرآن، لأن اللَّه سبحانه يقول في القرآن: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: ٧].

ومن ذلك: ردُّ بعض المعاصرين للسنة عمومًا، وبخاصّة الأحاديثُ المبدوءة بـ: «أُمرت» بأنه يخالف عشرات الآيات التي تأمر الرسول بأن لا يتعدى إطار التبليغ مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤].

ومع ظهور وهاء هذه الشبهة وضعفها وبطلانها من أوجه كثيرة، إلا أنه بتطبيق هذا المسلك يقال: إن هذه الآيات لا تدل على هذه الدعوى، فمن

= أُخَرَ كلها ضعيف».

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١١٨٩.

(٢) انظر: معرفة السنن والآثار ١/ ١١٧.

(٣) انظر: الإبانة لابن بطة - تحقيق رضا معطي - ١/ ٢٦٦.

(٤) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١١٨٩، والمقصود التمثيل، ولا يتسع المقام للتوسع في تخريج الحديث.

أين له أن البلاغ محصور بالقرآن، بل طُلب من النبي ﷺ تبليغ الوحي المتلو وهو القرآن، والوحي غير المتلو وهو السنة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤]، وقوله: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤].

٣- معارضتها بأدلة مثلها أو أقوى منها:

فيذكر الأدلة النقلية والعقلية التي تدل على خلاف ما يدل عليه دليل الطاعن، وبتقرير هذه الأدلة يتوصل إلى أن دليل الطاعن لا يصح الاستدلال به، ويكون ذلك طريقًا لتقرير ضعف الدليل أو نسخه أو عدم دلالته على دعوى الطاعن.

ومثال ذلك في الحديث المتقدم قريبًا في عرض السنة على القرآن، فتذكر الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة التي تدل على قبول السنة مطلقًا دون قيد، وهي كثيرة جدًّا، قال ابن بطة بعد نقل كلام ابن المديني والساجي في تضعيف الحديث: «وصدق ابن الساجي وابن المديني -رحمهما اللَّه-، لأنّ هذا الحديث كتابُ اللَّه يخالفه، ويكذّب قائله وواضعه، والحديث الصحيح والسنة الماضية عن رسول اللَّه ﷺ ترده، قال اللَّه ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، والذي أمرنا اللَّه ﷻ أن نسمع ونطيع، ولا نضرب لمقالته عليه السلام المقاييس، ولا نلتمس لها المخارج، ولا نعارضها بالكتاب، ولا بغيره، ولكن نتلقاها بالإيمان والتصديق والتسليم إذا صحت بذلك الرواية»، ثم ذكر آثارًا تعارض هذا الحديث الضعيف(١).

---

(١) الإبانة لابن بطة - تحقيق رضا معطي - ١/ ٢٦٦-٢٦٧.

ومثل ذلك الحديث المتقدم: «**لا ترجعوا بعد كفارًا**» والطعن به على الصحابة وتكفيرهم، فإن هذا الاستدلال يعارض بتسمية اللَّه لهم مؤمنين، وإخوةً، مع وجود القتال بينهم، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ٩ - ١٠][(١)].

٤- قلب الأدلة:

وهو نوع من أنواع المعارضة في بعض صوره[(٢)]، وهو بيان أن ما ذكره المستدل من الدليل يدل عليه لا له[(٣)].

ووجه استعمال هذا المسلك: أن الدليل الصحيح لا بد أن يدل على الحق، وإلا لم يكن دليلًا صحيحًا، وإنما أتى الخلل من المستدل لا من الدليل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «نفس الدليل الذي يحتج به المبطل هو بعينه -إذا أعطي حقّه، وتميز ما فيه من حق وباطل، وبيّن ما يدل عليه- تبين أنه يدل على فساد قول المبطل المحتج به في نفس ما احتج به عليه، وهذا عجيب، قد تأملته فيما شاء اللَّه من الأدلة السمعية فوجدته كذلك، والمقصود هنا بيان أن

---

(١) والمقصود بالمعارضة هنا ذكر أدلة أخرى معارضة لدليل الطاعن تدل على الحق أو خلاف ما قرره من الباطل دون الانشغال بدليله، أما إذا كان إيراد الدليل المعارض لتوجيه ما استدل به وبيان أنه لا يدل على ما قرره فهذا من منع الدلالة على الدعوى المتقدم قبله.

(٢) وفي ذلك خلاف، انظر بحث ذلك في: قلب الأدلة على الطوائف المضلة لتميم القاضي ١/ ١٣٠-١٤٠، واستفدت من هذه الرسالة في تعريف القلب وما سيأتي في بيانه.

(٣) انظر: شرح الكوكب المنير ٤/ ٣٣١، ومذكرة أصول الفقه ص ٤٦٩.

الأدلة العقلية التي يعتمدون عليها في الأصول والعلوم الكلية والإلهية هي كذلك»[١].

والأصل فيه قول إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١]. قال ابن القيم رحمه الله: «وهذا من أحسن قلب الحجة، وجعل حجة المبطل بعينها دالة على فساد قوله، وبطلان مذهبه، فإنهم خوفوه بآلهتهم التي لم ينزل اللَّه عليهم سلطانًا بعبادتها، قد تبين بطلان إلهيتها، ومضرة عبادتها، ومع هذا فلا تخافون شرككم باللَّه وعبادتكم معه آلهة أخرى؟»[٢].

ويمكن التمثيل لهذا المسلك بالحديث السابق أيضًا، فإنهم قالوا إنه يدل على رد السنة الزائدة على القرآن، والحق أن الحديث يدل عليهم لا لهم، لأنه أمر برده للقرآن، والقرآن يأمر باتباع الرسول وطاعته والتسليم لأمره مطلقًا، قال ابن عبد البر: «وقد عارض هذا الحديث قومٌ من أهل العلم فقالوا: نحن نعرض هذا الحديث على كتاب اللَّه قبل كل شيء، ونعتمد في ذلك، قالوا:

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦/ ٢٨٨، وكلامه رحمه الله على هذا المسلك، وتطبيقه له كثير.

(٢) إغاثة اللهفان ٢/ ١٠١٤، ومن استعمال هذا المسلك عند السلف ما خرجه البخاري (٤٥١٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما أتاه رجلان في فتنة ابن الزبير فقالا: إن الناس قد ضُيعوا، وأنت ابن عمر وصاحب النبي ﷺ، فما يمنعك أن تخرج؟ فقال: يمنعني أن اللَّه حرّم دم أخي، فقالا: ألم يقل اللَّه: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣]، «قاتلنا حتى لم تكن فتنة، وكان الدين للَّه، وأنتم تريدون أن تقاتلوا حتى تكون فتنة، ويكون الدين لغير اللَّه». انتهى، وورد عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله: «إذا أتتك معضلة فاجعل جوابها منها». انظر: الصناعتين للعسكري (٥٠).

فلما عرضناه على كتاب اللَّه ﷻ وجدناه مخالفًا لكتاب اللَّه، لأنا لم نجد في كتاب اللَّه ألا نقبل من حديث رسول اللَّه ﷺ إلا ما وافق كتاب اللَّه، بل وجدنا كتاب اللَّه يطلق التأسي به، والأمر بطاعته، ويحذر المخالفةَ عن أمره جملة على كل حال»[1].

ومن أمثلة قلب الدليل: طعن المستشرق جولدتسيهر في السنة، وزعمه بأنها مأخوذة من كتب الأمم السابقة.

فيقال: هذا دليل عليكم لا لكم، فإن الرسول ﷺ أمّيٌّ لا يعرف القراءة والكتابة حتى يقرأ في كتب أولئك، وبينه وبينها أزمنة بعيدة، قال سبحانه: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨][2]، ولا يمكن أن يكون ذلك -إن ثبت- إلا بوحي من اللَّه، والتشابه في أصول التشريع والأخبار بين رسالات الأنبياء دليل على صدق ما جاء به محمد ﷺ من السنة.

* * *

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١١٨٩.

(٢) انظر في المسألة: منهج الدفاع عن الحديث النبوي لأحمد عمر هاشم ص ٥٢ وما بعدها.

المسلك السابع
الإلزام

والمقصود به الاحتجاج على المخالف بما يعتقده أو يقتضيه قوله، أو إبطال قول المخالف بناء على أصله(١).

وقد يكون الإلزام لتقرير الحق بالأخذ من قول المخالف، وذلك بتقرير مقدمة صحيحة يُسلِّم بها المخالف، فيتوصل بها لتقرير الحق، وأن الحق لازم قوله، مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴿٨﴾ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٩]، ومنه الاحتجاج على المخالف بقول إمام أو معظم يرتضي قوله.

وقد يكون الإلزام لنقض الباطل من قول المخالف نفسه، مثل ذكر لازم فاسد لقوله كما قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ومثل الإلزام برجوعه مذهبَ المخالف إلى مذهبٍ يتّفق الجميع على ضلاله، ومثل الإلزام بالتناقض، وسيأتي التمثيل له.

- ومن أمثلة الإلزام:

(١) ما تقدم من استدلال الرافضة بحديث: «لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض» على كفر الصحابة، فيُلزمون بأنه لو كان معناه كذلك لدخل فيه علي رضي الله عنه، لأنه رأس أحد الفريقين المقاتلين -وحاشاه من ذلك- وهم

(١) انظر: نظرية الإلزام د. فؤاد الهاشمي.

لا يقولون بذلك، فتبين أن معنى الحديث غير الذي ادعوه كما تقدم.

(٢) ومن الإلزام بقول من يعظمه الطاعن قول ابن الوزير في الجواب عن طعن الزيدي المنتسب لتعظيم آل البيت في الإمام أحمد: «فيا هذا ليتك عرفت عن من يروي أئمتنا وأئمة المسلمين أجمعين من أهل البيت الطاهرين الذين خالفتهم في كلامك هذا مع اعتقادك بجهلٍ أنك فيه لهم ناصرٌ، وتابعٌ، وموافقٌ، ومشايع، حتى تعرف أنهم أثنوا على من ذممته، ورووا عمن جرحته، فهذا السيد الإمام أبو طالب عليه السلام قد روى عن أحمد بن حنبل في أماليه»[1].

(٣) ومن أمثلة الإلزام بالتناقض، ما يكثر عند الطاعنين من رد الأخبار الصحيحة بدعوى أنها لم تتواتر، أو أنها خبر آحاد، أو أن متنها يخالف القرآن أو غير ذلك، ثم يتناقضون فيقبلون الأخبار الواهية والموضوعة لأنها توافق أهواءهم وما يريدوا أن يتوصلوا إليه.

ومثل ذلك أيضًا ما يفعلونه في الأخبار والروايات التاريخية، فيقبلون ما ضعف سنده، وكُذب راويه، وخالف متنه الثابت من الروايات، ثم هم بعد ذلك يقبلون التُّهَم والافتراءات في حق أئمة السنة ونقلتها، كأبي هريرة والزهري والبخاري وأحمد من روايات شاذة غير مسندة، فهذا تناقض فاضح يكشف زيف دعاواهم، وخبث نواياهم.

---

(١) العواصم والقواصم ٣/ ٣٠٠، وقوله: «عليه السلام» الأولى الاقتصار فيها على الملائكة والأنبياء، وأما غيرهم فإنهم لا يُفردون بذلك، بل يدخلون تبعًا كما يقال: صلى اللّٰه عليه وآله ومن تبعه، وهذا يصلح أيضًا مثالًا للإلزام بالتحكم والتشهي، فيقال له: لا حجة لك في دعواك، لأنك ترد حديث الإمام أحمد إذا كان مخالفًا لهواك، وتقبله من الإمام أحمد وغيره إن كان موافقًا لما تهواه وتشتهيه أو تقليد من تعظمه أو موافقة ما تدعيه.

المسلك الثامن
تصحيح الشواهد والنقول

يجب على المتصدّي للطعن في السنة أن يفرق بين أدلة الطاعن من الكتاب والسنة، وبين الاستشهاد بأقوال العلماء والروايات التاريخية؛ لأن الحجّية في الأدلة، أما الأقوال والأفعال من غير المعصوم فيستدل لها لا بها، وبعبارة أخرى: يجب التفريق بين السنة والمنتسب إليها، فإنه قد يوجد في كلام بعض أهل العلم أو تصرفاتهم ما يكون شاذا مخالفًا لما دلت عليه النصوص، ومع ذلك فلا بد من النظر في ذلك والتثبت منه وتوجيهه، لكنه لا يُعامل كما تُعامل الأدلة، إلا في الوقائع والقضايا التاريخية التي يكون العمدة فيها على تلك الشواهد.

ولما كان من عادة أهل الضلال تحريف النقول، أو بترها عن سياقها ليتم لهم التشبيه على من لم ترسخ في العلم قدمه[1]؛ فإن من الواجب أولًا تصحيح هذه النقولات، بل والأدلة؛ حمايةً لها من التحريف والتأويل.

---

(١) وممن وصفهم بذلك التابعي محمد بن كعب القرظي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال في القدرية: «والذي نفس محمد بيده، لوددت أن يميني هذه تقطع على كبر سني وأنهم أتموا آية من كتاب اللَّه عَزَّوَجَلَّ، ولكنهم يأخذون بأولها ويتركون آخرها، ويأخذون بآخرها ويتركون أولها» خرجه عنه الفريابي في القدر (٢٥١)، وعنه الآجري في الشريعة (٤٨٧)، وعنه ابن بطة في الإبانة (١٧٦٥) - تحقيق عثمان الأثيوبي-، وللشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب نافع في ذلك، وهو: تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال.

ومن أمثلة ذلك في الأدلة: حديث عائشة في سحر النبي ﷺ المتقدم، ورد في آخره قولها: «حتى كان يخيل إليه أنه فعل الشيء وما فعله»، وهذا تفسير للسحر، وأنه تسلط على ظاهره وبصره -وهو نوع من المرض-، لا على قلبه واعتقاده وعقله.

ويأتي الطاعن فيحذف آخر الحديث، ويفسر السحر بما يهواه، ليطعن في النبي ﷺ، وما جاء من السنة والحكمة.

ويكون الرد عليه بإيراد الحديث تامًّا مفسرًا.

ومثل ذلك أيضًا: اتّهام جولدتسيهر الإمامَ الزهريَّ بأنه مستعِدّ لوضع أحاديث تلبي رغبات الحكومة، وذكر عن الزهري أنه قال: «إن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث».

وهذا النصّ «فيه تحريف متعمّد يقلب المعنى رأسًا على عقب».

ولفظه كما أخرجه الخطيب[١]: «كنا نكره كتاب العلم -أي كتابته-، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء، فرأينا أن لا نمنعه أحدًا من المسلمين»، فـ«النص الأصلي يدل على أمانة الزهري وإخلاصه في نشر العلم، فلم يرض أن يبذل للأمراء ما منعه عن عامة الناس إلا أن يبذله للناس جميعًا، فإذًا أمانة هذا المستشرق تجعله ينسب للزهري أنه وضع للأمراء أحاديث أكرهوه عليها، فأين هذا من ذاك»[٢].

* * *

---

(١) تقييد العلم ص ١٠٧.

(٢) مقتبس من كلام د. السباعي في السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٢١.

المسلك التاسع
ربط الشبهة بالشبه القديمة

لا ريب أن أعداء الإسلام، وخصوم القرآن والسنة، لما تشابهت قلوبهم على الكفر والعداء للإسلام وأهله، تشابهم أقوالهم في ذلك، وصار الآخِر منهم يأخذ شبهات الأوّل، لكنه يزخرفها ويزينها حتى لا ينكشف أمره، وترد عليه من أول وهلة، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًاۚ﴾ [الأنعام: ١١٢]، بل إن ما قاله كفار العهد النبوي ووصفوا به أفضل الخلق ﷺ من الشبه والافتراءات، والتكذيب والاتهامات بالسحر والجنون ونحوها = هو من جنس ما قوبل به الأنبياء قبله، قال سبحانه: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢]، وقال: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَۚ﴾ [فصلت: ٤٣]، وكما قيل: لكل قوم وارث(١).

وذكر الشهرستاني في مقدمة الملل والنحل أن أصل الشبه هي شبهة إبليس اللعين، ثم انشعبت منها سبع شبهات فذكرها، ثم قال: «وإذا كانت الشبهات

(١) قال ابن القيم رحمه الله: «ولعمر الله إن كان أولئك قد خلوا -يعني: المشركين الذي خاطبهم القرآن-، فقد ورثهم من هو مثلهم، أو شر منهم، أو دونهم، وتناول القرآن لهم كتناوله لأولئك، ولكن الأمر كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنما تنقض عرى الإسلام عروةً عروةً إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية»». مدارج السالكين ١/ ٣٥١.

محصورة في سبع، عادت كبار البدع والضلالات إلى سبع، ولا يجوز أن تعدو شبهات فرق الزيغ والكفر والضلال هذه الشبهات وإن اختلفت العبارات، وتباينت الطرق، فإنها بالنسبة إلى أنواع الضلالات كالبذور، وترجع جملتها إلى إنكار الأمر بعد الاعتراف بالحق، وإلى الجنوح إلى الهوى في مقابلة النص»[١].

ومثال تطبيق هذا المسلك[٢]: الشبهة المتقدمة في أخذ السنة عن الكتب السابقة، وهذه الشبهة ليست إلا ترديدًا لما قاله مشركو العرب للنبي ﷺ في القرآن، وردَّ عليهم اللَّهُ سبحانه بنفسه بأوضح بيان، وأقوى برهان، فقال سبحانه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ۝٤ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٤ - ٥]. وقال أيضًا: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨]، وقال: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ

---

(١) الملل والنحل ١/ ١٧، وقال في موضع آخر: «كما قررنا أن الشبهات التي وقعت في آخر الزمان هي بعينها تلك الشبهات التي وقعت في أول الزمان، كذلك يمكن أن نقرر في زمان كل نبي ودور صاحب كل ملة وشريعة: أن شبهات أمته في آخر زمانه؛ ناشئة من شبهات خصماء أول زمانه من الكفار والملحدين وأكثرها من المنافقين. وإن خفي علينا ذلك في الأمم السالفة لتمادي الزمان، فلم يخف في هذه الأمة أن شبهاتها نشأت كلها من شبهات منافقي زمن النبي عليه السلام، إذ لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى، وشرعوا فيما لا مسرح للفكر فيه ولا مسرى، وسألوا عما منعوا من الخوض فيه، والسؤال عنه، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدال فيه. . .» إلى آخر كلامه المفيد ١/ ١٩.

(٢) ويُلحَظ الفرق بين هذا المسلك الذي فيه ربط الشبهة بشبهة أخرى تخالفها في الظاهر، وحقيقتها واحدة، وبين ما تقدم في منشأ الشبهة فإنه نظر في الشبهة نفسها.

عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

وبيان ما في هذه الآيات من دلائل وبراهين يضيق عنه هذا المقام، لكن المقصود هنا تبيين حقارة هذه الشبه المعاصرة، وأنه مجترة من شبهات سابقة باطلة، لكنها لما زينت وألبست لباسًا جديدًا خفي ذلك على من لم يعرف الحقائق.

ومثال آخر: ردُّ بعض المعاصرين الأحاديث الواردة في بعض الأمور الدنيوية كالطب بدعوى أنها اجتهاد بشري، ولو تأملت منطلق هذه الشبهة لوجدتها مرتبطة بشبهة أعداء الرسل جميعًا في قولهم: إنهم بشر مثلهم يأكلون ويشربون، وهذا يقتضي عندهم ألا يقبلوا منهم، قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤]، وتكرر الرد على هذه الشبهة في القرآن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَاْ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [فصلت: ٦]، فأخبر أنه -وإن كان بشرًا- فقد تميّز عنهم بالوحي من اللَّه، وهذا يقتضي قبول ما جاء به منه، وأن الأصل فيما جاء به ليس اجتهادًا بشريًا، وإنما هو وحي رباني.

❊ ❊ ❊

المسلك العاشر

الوعظ

الأصل في رد الشبه، ونقض الأباطيل: استعمال الحجج والبراهين والأدلة السمعية والعقلية، إلا أن أكثر النفوس لا يكفيها ذلك، بل لا بد لها من ترغيب بالحق، وتشويق له، وتحذير من الباطل، وتخويف منه، فالأول خطاب العقل، والثاني خطاب الروح، ولا بد من الأمرين معًا، لأن النفوس قد تعرف الحق، لكن يحول بينها وبين الإقرار به موانع، قال تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥].

وذكر ابن الوزير أن المسالك المستجادة للكلام في المحاضرات والمراسلات والمناظرات والمحاورات أربعة؛ الأول: الدعاء للحق بالحكمة البرهانية والأدلة القطعية، والثاني: الجدلية، والثالث: الخطابية، والرابع: الوعظية، وهي نوعان: التأليف والترغيب، والتخويف والترهيب، ولكل منهما مكان يليق به، وحال يصلح له[١].

ومن أمثلة الترغيب في القرآن: قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَكَفَّرۡنَا عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [المائدة: ٦٥]، ومن أمثلة

---

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ١/ ٢٢٧-٢٢٨، ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام مفيد في الرد على المنطقيين ١/ ٤٦٧، وبيان الفرق بين المسالك المذكورة في الآية، ومسالك أهل الجدل والمنطق.

الترهيب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُواْ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّآ أَصْحَٰبَ ٱلسَّبْتِ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [النساء: ٤٧]، ومن أساليبهما: التذكير بحال من تقدم كما قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥].

وعلى من يكتب في هذا الباب أن يختار من أساليب الوعظ ما يناسب المقام، ويرجى منه النفع للمردود عليه، أو من أتباعه، أو لعموم القراء حماية لهم من الوقوع في هذه الأوحال.

ومن أمثلة ذلك:

- ذكر الآيات القرآنية الدالة على ثواب من أطاع السنة واتبعها كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]، والآيات التي فيها التحذير من مخالفته.

- ذكر حال الملوك الذين كتب إليهم الرسول ﷺ، وكتابته ﷺ: هي من السنة، واعتبار الفرق بين مَن أكرم كتابَ الرسول ﷺ فثبت اللَّه ملكه، وبين مَن أهان الكتاب فمزق اللَّه ملكه.

❋ ❋ ❋

وهذا آخر ما اخترته من المسالك للذبِّ عن السُّنة المطهرة، وليست المسالك محصورة فيما ذكرت كما تقدم، ومما لم أذكره:

- تحرير المفاهيم والمصطلحات، كما تقدم في مفهوم التدوين ومفهوم السنة، فإن من عادات أهل الهوى والضلال تحريف المفاهيم، وصرفها عن معانيها الحقة.

- تحرير محل النزاع؛ فإنه أصل للحوار والجدل.

- المطالبة بالدليل، فإن كثيرًا من الدعاوى عند التحقيق ليس في كلام

الطاعن دليل صحيح لها .

- السَّبْر والتّقسيم، وهو من طرق تقرير الحقائق، وأنبه عليه هنا ؛ لأن كثيرًا من الطاعنين يستعملونه على غير وجهه لتقرير شبههم، وذلك بأن يحذفوا قسمًا من الأقسام، للإلزام بالمصير إلى ما ذكره من أقسام دون ما طواه وأخفاه، ويكون الحق فيما طواه، أو يكون الحق في التفصيل[١] .

- بيان مقاصد الطاعن وآثار قوله الفاسدة، كمن يطعن في صحيح البخاري ؛ فإن مقصود الطعن ليس هو هذا الكتاب، بل هذا القول يؤدي إلى إسقاط الثقة بالسنة كلها، بالتشكيك في أصح كتاب فيها[٢] .

- استثمار شهادات المخالفين. كقول المستشرق مرجليوث : «ليفتخرْ المسلمون ما شاؤوا بعلم حديثهم»[٣] . اهـ.

هذا ما تيسر تحريره، وأسأل اللَّه ﷻ أن يجعلنا من أنصار سنته، القائمين بحقها، الذابّين عنها، وأسأله سبحانه أن ينفع بهذا البحث، ويخلص نيتي فيه، وصلى اللَّه على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

* * *

---

(١) انظر توضيح ذلك في صناعة الرد العقدي ص ٣٣٠.

(٢) قال ابن الوزير جوابًا عن الطعن في الإمام أحمد: «وقصد بذلك القدح في كتب الحديث بكونه من رجالهم، كما قدح فيها بكون الشافعي والبخاري من رجالهم». العواصم والقواصم ١/ ٣٠٠.

(٣) انظر تقدمة المعلمي لكتاب الجرح والتعديل ١/ ب .

الخاتمة

• أهم نتائج البحث:

• لزوم العناية في هذا العصر بتربية عامة المسلمين على الإيمان باللَّه، واليقين بوحيه، وشرعه، وأحكامه، وأخباره، ومصادر التشريع، ثم تأهيل جماعات من طلبة العلم لرد الأباطيل الموجهة نحو الكتاب والسنة، وتفنيد تلك الشبه.

• ينبغي للقائم للدفاع عن السنة الذي هو نوع من الجهاد مراعاة الضوابط الشرعية بذلك، كالتأهل العلمي والبياني لذلك، وتقدير المصالح والمفاسد، وغلبة الظن بتحقق مقاصد الرد والإبطال.

• البداءة بمسلك بيان الأصول المحكمة عند الذب عن السنة تقريرًا للحق قبل الخوض في رد الباطل، وحماية من التقصير في رد الشبهة، وعصمة من أن تبطل الشبهة، وتخلفها شبهة أخرى.

• من سمة الطاعنين في السنة -وأهل البدع عمومًا- الاحتجاج بالمتشابهات، والواجب ردها للمحكمات.

• العناية ببيان منشأ شبهة الطاعن في السنة لأنه أبين في وهائها، وأدعى لزوالها.

• من أبعد الناس عن المنهج العلمي: الطاعنون في النصوص، ولذا ينبغي إظهار مخالفاتهم المنهجية الإجمالية؛ لما في ذلك من إبطال كلي لدعاواهم.

- من أهم مسالك الدفاع عن السنة: الرد بآيات القرآن عليهم؛ ولو تدبر إنسان القرآن كان فيه ما يرد على كل مبتدع بدعته كما قال الإمام أحمد.
- لا بد من النظر في أدلة الطاعن، وإبطالها منعًا ومعارضة وقلبًا للدليل على الطاعن؛ لأن نفس دليل الطاعن - إذا أعطي حقه من النظر - يدل على فساد قوله.
- مسلك الإلزام موجود في الكتاب والسنة وعمل السلف، ويكون لتقرير الحق، ويكون لبيان فساد الطعن بالأخذ من قول المخالف أو دليله نفسه.
- من عادة خصوم السنة تحريف النقول أو بترها عن سياقها، ويكون رد ذلك بتصحيحها والرجوع إلى مصادرها.
- ما من طعن أو شبهة إلا وأصلها شبهة قديمة لكنها زينت وزخرفت حتى تخفى على من لا بصيرة عنده، وحينئذ ينبغي ربط الشبه المعاصرة بالشبه القديمة التي أبطلها الكتاب أو السنة أو علماء الأمة.
- رد الطعون بتكون بالبراهين والحجج، وتكون أيضًا بالمواعظ، فيخاطب العقل والروح، وهو مسلك قرآني.

- **التوصيات:**

- الذب عن السُّنة ورد ما يثار تجاهها إجمالًا، أو عن أحاديثها تفصيلًا هو فرض كفاية على الأمة، وقد قام به السلف الصالح خير قيام، ويجب - في هذا الزمن الذي كثرت فيه الطعون - على المتأهلين لذلك المبادرة للدفاع عن السنة بالتأليف، والمحاضرات، وعن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وكل ما يمكن به تحقيق ذلك.
- يجب على المؤسسات التعليمية والدعوية العناية بتحصين الشباب من سيل الشبهات الموجه لهم، عن طريق التأصيل العلمي، والمنهجي،

والمبادرة لإبطال ما يثار حول الإسلام ومصادره وأحكامه دون تأخير .

- تضمين مقررات السنة قواعدَ وتأصيلاتٍ تمكّن الطالب من رد الشبه المثارة حولها دون الحاجة لتفصيل تلك الشبه .

* * *

ثبت المصادر والمراجع

١- **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، لأبي عبد اللَّه عبيد اللَّه بن محمد بن بطة (ت ٣٨٧هـ)، تحقيق رضا نعسان معطي، ود. عثمان عبد اللَّه آدم، ود. يوسف الوابل ود. حمد التويجري، دار الراية.

٢- **الاختلاف في اللفظ والرد على** الجهمية، لابن قتيبة، تخريج عمر بن محمود، دار الراية، ط١، ١٤١٢هـ.

٣- **الاعتصام**، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق جماعة، نشر دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٩هـ.

٤- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٧هـ.

٥- **إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان**، لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٢.

٦- **الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار**، ليحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق سعود الخلف، دار أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ.

٧- **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٣هـ)، دار الفكر.

٨- **التعريفات الاعتقادية**، تأليف سعد بن محمد آل عبد اللطيف، دار الوطن، ط١، ١٤٢٢هـ.

٩- **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، للسيوطي، تحقيق نظر الفريابي.

١٠- **تعظيم قدر الصلاة**، لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق د. عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٦هـ.

١١- **تقييد العلم**، لأبي بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق يوسف العش، دار الوعي، ط٣، ١٩٨٨.

١٢- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تأليف محمد بن جرير الطبري، تحقيق د. عبد اللَّه التركي، دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٣- **جامع الترمذي**، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٨هـ.

١٤- **جامع بيان العلم وفضله**، لأبي عمر يوسف بن عبد اللَّه بن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي.

١٥- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تأليف الخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ.

١٦- **الجرح والتعديل**، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، مصورة الطبعة الأولى في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد - الهند.

١٧- **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق جماعة من المحققين، دار العاصمة، ط٢، ١٤١٩هـ.

١٨- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، دار الفكر-بيروت.

١٩- **درء تعارض العقل والنقل**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام، ط٢، ١٤١١هـ.

٢٠- **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، تأليف د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٤١٣هـ.

٢١- **الرد على المنطقيين**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار المعرفة.

٢٢- **الروح**، لابن قيم الجوزية -على المشهور في ذلك-، دار الكتب العلمية.

٢٣- **زاد المعاد في هدي خير العباد**، لابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٢٣هـ.

٢٤- **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف-الرياض، ١٤١٥هـ.

٢٥- **السنة**، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق د. عطية الزهراني، دار الراية، ط٢، ١٤١٥هـ.

٢٦- **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، د. مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٥.

٢٧- **سنن الدارمي**، لأبي محمد عبد اللَّه بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني - دار ابن حزم، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٨- **السنن الكبرى**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٩- **سير أعلام النبلاء**، لأبي عبد اللَّه محمد بن أحمد الذهبي، أشرف على

تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٤١٣هـ.

٣٠- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، لأبي القاسم هبة اللَّه بن الحسن اللالكائي (ت ٤١٨هـ)، تحقيق د. أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة-الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ.

٣١- **شرح الكوكب المنير**، لابن النجار الحنبلي، تحقيق نزيه حماد، والزحيلي، مكتبة العبيكان.

٣٢- **شرح معاني الآثار**، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤١٦هـ.

٣٣- **الشريعة**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق د. عبد اللَّه الدميجي، دار الوطن، ط٢، ١٤٢٠.

٣٤- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق عبده علي كوشك، وقف مكتبة نظام يعقوبي، ط٢، ١٤٢٧هـ.

٣٥- **صحيح ابن حبان**، بترتيب ابن بلبان لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٤هـ.

٣٦- **صحيح البخاري**، لأبي عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، مطبوع مع فتح الباري. الطبعة السلفية.

٣٧- **صحيح مسلم**، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية- إستانبول -

تركيا، مصورة عن الطبعة الأولى.

٣٨- **صناعة التفكير العقدي**، مجموعة باحثين، تحرير سلطان العميري، ط٢، ١٤٣٦هـ.

٣٩- **الصناعتين**، لأبي عبد اللَّه الحسن بن عبد اللَّه العسكري، تحقيق علي البجاوي وأبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية.

٤٠- **علوم الحديث**، لعثمان بن عبد الرحمن الشهير بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق عائشة بنت الشاطئ، دار المعارف-القاهرة.

٤١- **عمدة القاري**، لمحمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي.

٤٢- **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**، لمحمد بن إبراهيم الوزير اليماني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٥هـ.

٤٣- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

٤٤- **القدر**، لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي، تحقيق عبد اللَّه بن حمد المنصور، نشر أضواء السلف.

٤٥- **قلب الأدلة على الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات**، تأليف تميم القاضي، مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٣٥هـ.

٤٦- **الكامل في ضعفاء الرجال**، لأبي أحمد عبد اللَّه بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، دار الفكر-بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٤٧- **كشف الشبهات**، لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، وزارة الشؤون الإسلامية، ط١، ١٤١٨هـ.

٤٨- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد.

٤٩- **المحلى**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦هـ)، طبعة دار الفكر.

٥٠- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد المعتصم باللَّه، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٠هـ.

٥١- **مذكرة أصول الفقه**، لمحمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٦هـ.

٥٢- **المستدرك على الصحيحين**، للحافظ أبي عبد اللَّه الحاكم، دار الميمان، ط١، ١٤٣٥هـ.

٥٣- **مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)**، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٤هـ.

٥٤- **مشكل الآثار**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الأولى ١٤١٥هـ.

٥٥- **معرفة السنن والآثار**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، دار الوعي-حلب، ودار قتيبة-دمشق، ودار الوفاء-المنصورة، ط١، ١٤١٢هـ.

٥٦- **مفاتيح الغيب**، لمحمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٥٧- **الملل والنحل**، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، مؤسسة الحلبي.

٥٨- **منهاج السنة في نقض كلام الشيعة والقدرية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٥٩- **منهج الدفاع عن الحديث النبوي**، للدكتور أحمد بن عمر هاشم، نشر وزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٠هـ.

٦٠- **الموافقات**، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق مشهور حسن سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ.

٦١- **نظرية الإلزام**، إلزامات ابن حزم للفقهاء أنموذجًا، د. فؤاد بن يحيى الهاشمي، نشر مركز نماء للبحوث والدراسات.

٦٢- **نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى اللَّه ﷻ من التوحيد**، تحقيق د. رشيد الألمعي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨هـ.

٦٣- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المشهور بابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية-بيروت.

* * *

فهرس الموضوعات

- ملخص البحث ٥
- مقدمة ٦

– منهج البحث ٩

– خطة البحث ١٠

- تمهيد ١١
- المسلك الأول : بيان الأصول المحكمة ١٣
- المسلك الثاني : رد المتشابه للمحكم ١٦
- المسلك الثالث : بيانُ منشأ الشبهة، وإبطالُه ٢٠
- المسلك الرابع : بيان المخالفات المنهجية الإجمالية ٢٤
- المسلك الخامس : الرد بالقرآن على الطاعن في السُّنة ٢٧
- المسلك السادس : القدح في أدلة الطاعن ٣١

١- الثبوت والصحة ٣٢

٢- المنع من دلالتها على الدعوى ٣٣

٣- معارضتها بأدلة مثلها أو أقوى منها ٣٤

٤- قلب الأدلة ٣٥

- المسلك السابع : الإلزام ٣٨
- المسلك الثامن : تصحيح الشواهد والنقول ٤٠

• المسلك التاسع : ربط الشبهة بالشبه القديمة ٤٢
• المسلك العاشر : الوعظ ٤٥
• الخاتمة ٤٨
- أهم نتائج البحث ٤٨
- التوصيات ٤٩
• ثبت المصادر والمراجع ٥١
• فهرس الموضوعات ٥٨

* * *